محضر جلسة لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

عـــدد 04

- **تاريخ الاجتماع:** 10 فيفري 2026

- **جدول الأعمال:** الاستماع إلى أصحاب المبادرتين التشريعيتين المتعلقتين تباعا بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة والتكفل بهم وإدماجهم، وبتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.

- **الحضور:**

- الحاضرون: 07
-المتغيبون: 03
-المعتذرون: 00

- **بداية الجلسة:** الساعة 10.30

نهاية الجلسة: الساعة 12.15

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة جلسة اليوم الثلاثاء 10فيفري 2026 استمتع خلالها إلى أصحاب المبادرتين التشريعيتين المتعلقتين تباعا بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة والتكفل بهم وإدماجهم، وبتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.

وفي مستهل نوّه النواب أصحاب المبادرة الخاصة **بمقترح القانون المتعلق بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة والتكفل بهم وإدماجهم** بمبادرة اللجنة بإتاحتهم الفرصة لتقديم ملاحظاتهم بخصوص مقترح القانون لما له من الأهمية بعده الاجتماعي، مبيّنين، أنه تمت صياغته بصفة تشاركية مع عديد الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك بعض هياكل المجتمع المدني التي تعنى بذوي الإعاقة، وذلك لتجاوز نقائص القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 الذي ظل قاصرا عن الاستجابة لحاجيات هذه الفئة نظرا لصبغته العامة. واقترحوا في هذا الصدد أن يتخذ النص الجديد شكل قانون أساسي يلغي ويعوض القانون التوجيهي الحالي.

كما بين أصحاب المبادرة أن من بين أهداف هذا المقترح ضمان ملاءمة القانون الوطني مع النصوص الدولية التي صادقت عليها تونس وأهمها الاتفاقية الأممية لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري المتعلق بها لسنة 2008، والتي تقوم على فلسفة قانونية حقوقية هدفها إعمال حقوق ذوي الإعاقة ومنع كلّ تمييز ضدهم. وأضافوا أن النص المعروض يبقى قابلا للتحسين بما تراه اللجنة صالحا وفي إطار من التكامل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية.

وفي علاقة بمقترح القانون، نادوا بضرورة تدقيق صياغة بعض الفصول القانون التوجيهي وتعديل بعضها مع الحرص على إعادة تعريف الأشخاص ذوي الإعاقة، مؤكدين أنه على الدولة أن توفر لهذه الفئة الضمانة الحقيقية للدفاع عن حقوقهم، وشددوا على أن يتم إدراج لغة الإشارة في التعليم في جميع مراحله الابتدائي والإعدادي والثانوي وطالبوا بأن يتم إدراج هذه النقطة في هذا المقترح واعتبار أن هذه الفئة جزء لا يتجزأ من المجتمع.

تم أحيلت الكلمة إلى **أصحاب المقترح المتعلق بتعديل القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005** الذين بينوا أن مبادرتهم تهدف إلى مراجعة عدد من فصول القانون المذكور في اتجاه تجاوز النقائص، ومن ذلك ضرورة تغيير شكل ومضمون بطاقة الإعاقة لتصبح سندا يتيح لصاحبه خاصة مجانية العلاج والتنقل وإقرار وجوبية الإعانة العدلية لذوي الإعاقة. كما أكدوا أن النسبة الدنيا لمواطن الشغل المخصصة لهاته الفئة، رغم الترفيع فيها من 01 إلى 02 بالمائة، تبقى ضعيفة ويستحسن الزيادة فيها إلى 03 أو 05 بالمائة مع ضرورة إسناد منحة قارة ذات قيمة مدروسة لأصحاب الإعاقات العميقة الذين تتجاوز نسبة العجز لديهم 80 بالمائة وكذلك حاملي الشهادات العليا من ذوي الإعاقة .

وخلال النقاش تم التأكيد ان الإشكال يكمن في الصعوبات التطبيقية لقانون 2005 ومنها ضعف المتابعة والمراقبة باعتباره يحدد المبادئ الأساسية والتوجهات العامة التي توجه سياسة الدولة في مجال الإحاطة بذوي الإعاقة وحمايتهم والمبادئ العامة التي يجب ان تحترمها التشريعات اللاحقة في المجال دون التعرض للتفاصيل التطبيقية .

واوضح النواب أن المبادرتين المعروضتين تشتركان في الهدف والمضمون ويستحسن إدماجهما في مبادرة واحدة من اجل ضمان النجاعة التشريعية .

وفي نفس السياق اعتبر عدد من النواب أن المبادرة المتعلقة بمجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية تندرج كذلك في نفس الإطار ويستحسن دمجها مع تخصيص الأحكام ذات البعد التقني بنص ترتيبي بالتنسيق مع الوظيفة التنفيذية. واقترحوا التفكير في إعداد مجلة لحقوق ذوي الإعاقة تجمع مختلف القوانين ذات العلاقة بغاية التخفيف من التضخم التشريعي والحد من تشتت النصوص.

وفي تفاعلهم مع ملاحظات أعضاء اللجنة اعتبر أصحاب المبادرتين أن نقاط الالتقاء بين المقترحين عديدة بحيث أن توحيدهما أمر منطقي بعد تعميق النظر ومناقشة مختلف الفصول.

وفي ختام الجلسة، ثمنت أعضاء اللجنة ما تم تقديمه من مقترحات داعين إلى ضرورة تضافر كل جهود الدولة والمنشأت والمؤسسات العمومية والخاصة لمزيد العناية بذوي الإعاقة. كما قررت اللجنة مواصلة النظر في مقترحي القانونين في جلسات أخرى سيقع تحديد موعدها لاحقا، مع التأكيد على أنه سيتم الأخذ بعين الاعتبار لكل الملاحظات والاقتراحات التي تم تداولها.

رئيس اللجنة	**مقرّر اللجنة**
عزالدين التايب	**رؤوف الفقيري**